

الاقتصادية المصدر :

التاريخ : 08-08-2006 العدد : 4684

الصفحات : 11 المسلسل : 64

تعديل قوائم السلع المعفاة من الرسوم الجمركية واطافة 52 سلعة إليها

مجلس الوزراء يوافق على تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي حتى نهاية 2007

الملك يوجه بسرعة إنجاز مشاريع «الصحة» الممولة من فائض ميزانيتي العاملين الماضين

جاء ذلك بعد اطلاق المجلس الذي ترأس جلسته خادم الحرمين الشريفين بعد ظهر أمس في قصر السلام في جدة، على ما رفعه وزير المالية فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية الصادرة عن الدورة 26 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في الإمارات يومي 16 و17/11/1426هـ. وأيضا قرر المجلس الموافقة على قانون الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وذلك بعد الإطلاع على ما رفعه وزير الزراعة بشأن القرارات الصادرة عن الدورة 25 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في مملكة البحرين خلال يومي 8 و9/11/1425هـ الموافق 20 و21/12/2004م، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 72/97 وتاريخ 2/12/1427هـ.

ومن أبرز الملامح العامة لهذا النظام، أنه لا يسمح لأي شحنة خاصة بالأسمدة والمحسنات الزراعية بالدخول، إلا بموجب شهادة صحية نباتية صادرة عن الجهات الحكومية المسؤولة في بلد المنشأ، تثبت خلوها من بذور الحشائش والأحياء المجهرية، والأفات الحشرية والحيوانية الضارة. ولا يجوز استيراد أو تداول الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية، إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم. وأيضاً ينص النظام على أنه يجوز لوزير الزراعة، وبناء على توصيات السلطات المختصة، حظر إنتاج أو تصنيع أو تصدير أو استيراد أو تداول أي نوع من الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية بصفة دائمة أو مؤقتة، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك واستعرض مجلس الوزراء تقرير المتابعة المرفوع من

جدة - وأس: قرر مجلس الوزراء، تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام 2007م، كما وافق على إضافة بعض السلع إلى قائمة السلع المعفاة من التعريف الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، والمتضمن إعفاء 52 سلعة من الرسوم الجمركية، وتقويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتعديل قوائم السلع المعفاة، التي سبق للمجلس الأعلى إقرارها، والموافقة على الالتزام مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون بمبدأ التفاوض الجماعي فيما يخص الاتفاقيات الثنائية مع الدول والمجموعات الاقتصادية، طبقاً لما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس.



الملك خلال جلسة مجلس الوزراء، ويبدو ولي العهد.

واس

الموافقة على مشروع مذكرة للتعاون في إدارة النفايات الخطرة بين الحكومتين السعودية واليمنية

وقد وجه خادم الحرمين الشريفين بالعمل على سرعة إنجاز ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات.
كما اطلع مجلس الوزراء على ما رفعه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

الشمالية 26 مشروعاً، جازان 76 مشروعاً، نجران 36 مشروعاً، الباحة 36 مشروعاً، والحويف 34 مشروعاً. يذكر أن هذه المشروعات تأتي إضافة إلى المشروعات الأخرى المعتمدة في الميزانية العامة للدولة.

مناطق: مكة المكرمة 131 مشروعاً، المدينة المنورة 58 مشروعاً، الرياض 138 مشروعاً، المنطقة الشرقية 90 مشروعاً، عسير 99 مشروعاً، القصيم 58 مشروعاً، تبوك 30 مشروعاً، حائل 47 مشروعاً، الحدود

وزارة الاقتصاد والتخطيط، حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشاريع وزارة الصحة الممولة من فائض الميزانية للعامين الماليين 1424/1425هـ و1425/1426هـ، والبالغ عددها 860 مشروعاً موزعة على

والمشاورات الجارية حالياً، ومنها لقاءه الأمين العام لجامعة الدول العربية، بخصوص الجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة لإيقاف العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والموقف الدولي الحالي تجاه الأوضاع في المنطقة.

وأوضح إياد بن أمين مدني وزير الثقافة والإعلام، أن المجلس أكد وقوف المملكة صفاً واحداً مع الشعبين الشقيقين في لبنان وفلسطين، في مواجهة الحرب الشاملة، التي تشنها إسرائيل عليهما، كما أكد المجلس على أن العدوان الإسرائيلي والتصدي له هو شأن عربي يتطلب موقفاً عربياً واضحاً وقوياً ومحدداً. وأغرب المجلس في هذا الصدد عن أمله في أن تكون نتائج اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت بلورة عملية وفاعلة للموقف العربي المطلوب، ودمجاً لوحدة الصف اللبناني والشرعية اللبنانية والموقف اللبناني، وكذلك دعماً لوحدة القرار الفلسطيني وتوحيداً للعمل العربي في التعامل مع الأزمة وتداعياتها بلغة واحدة على الساحات الدولية.

كما أكد المجلس أن التحرك الدولي الجاري لاحتواء الأزمة لا يزال قساصراً في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، وما تخلفه من دمار وكوارث.

وأيضاً وافق المجلس الوزراء على تعيين أسامة بن أحمد بن محمد عباس نقلي على وظيفة وزير مفوض أ على المرتبة 14 في وزارة الخارجية، وتعيين محمد بن عبد الله بن محمد السديس على وظيفة وزير مفوض أ على المرتبة 14 في وزارة الخارجية.

والطيران والمفتش العام، بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات إدارة النفايات الخطرة بين الحكومتين السعودية واليمنية، الموقع عليه في الرياض بتاريخ 15/10/2004م، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 15/24 وتاريخ 14/23/2004م قرر المجلس الموافقة على المذكرة المشار إليها.

ومن أهم ملامح هذه المذكرة، أن يعمل الطرفان المتعاقدان على الإبلاغ وتبادل المعلومات الخاصة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر حدود البلدين وتصديرها بطرق غير مشروعة، يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل الزيارات بين المختصين لبحث النواحي الفنية وإنشاء قاعدة معلومات حول تلك النفايات، والاستفادة من المعلومات المتعلقة بها، وأن يعمل الطرفان المتعاقدان على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لديهما في مجال التقنيات الملائمة، للتخلص الآمن من النفايات الخطرة لتأهيل وتدريب الكوادر المتخصصة في البلدين.

إلى ذلك ضمن المجلس موافقة خادم الحرمين الشريفين على زيادة المكافأة الشهرية للمبتعثين في الخارج بنسبة 15 في المائة، وعلى تثبيت جميع مخصصات المبتعثين في الدول التي يدرسون فيها ويتأثرون من تذبذب سعر صرف الريال مقابل عملاتها. وعند المجلس هذه اللفتة الكريمة حافظاً قويا للمبتعثين، إلى المزيد من التحصيل والعطاء.

وقد اطلع خادم الحرمين الشريفين في بداية الجلسة على مجمل الاتصالات